شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

أيّها الفقراء.. لنتقابل في ٢٠١٤

أمس، كان اليوم العالمي للقضاء على الفقر. وأمس أيضاً نُشر إعلان على الصفحة الأولى من "المدى" مع عدد من الزميلات، ممهوراً بتوقيع نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية روز نوري شاويس، بصفته رئيس اللجنة العليا لإستراتيجية التخفيف من الفقر، أدخل بعض السرور إلى نفوسنا المثقلة بالكروب والهموم والمشاغل لأنه يبشّر بخطة لإنقاذ ٧ ملايين عراقي من غلواء الفقر... ولكن!

الإعلان أفاد بان نحو ربع العراقيين (٢٣ في المئة) مُهانة كرامتهم بالفقر، وان إستراتيجية التخفيف من الفقر (وليس القضاء عليه!!) تهدف إلى خفض مستوى الفقر إلى ١٦ في المئة على مدى أربع سنوات (٢٠١١ – ٢٠١٤). وبالطبع فانه لا اللجنة ولا أي أحد آخر يُمكنه أن يخبرنا متى سنحتفل بالقضاء على فقر آخر فقير في بلد من المُفترض ألا يكون فيه فقير واحد على الإطلاق.

إعلان لجنة التخفيف من الفقر يُخبرنا أيضاً بأنه قد تم تخصيص ٧١٧ مليار دينار ضمن الموازنة الاستثمارية لتنفيذ المشاريع المخطط لها ضمن إستراتيجية تخفيف الفقر، وهي مشاريع تهدف إلى القضاء على المدارس الطينية، وتعزيز خدمات الرعاية الصحية الأولية للفقراء، ودعم مشروع صندوق القروض الصغيرة للفقراء، وبناء مجمعات سكنية واطئة الكلفة للفقراء، ودعم نشاط بناء مراكز لتنمية المرأة.

هذه بيانات جيدة جداً.. ولكن، هل تتحقق هذه الأهداف الموعودة؟.. ذلك هو السؤال الكبير، فهل مبلغ الـ ٧١٧ مليار دينار المرصود للإستراتيجية، على تدني قيمته (أكثر قليلا من نصف مليار دولار) سيصل كاملاً غير منقوص إلى غايته الأخيرة وهم الفقراء؟ كم مئة مليار دينار من هذا المبلغ سيسرقها البيروقراطيون؟ وكم مئة مليار دينار ستكون من نصيب المقاولين النصّابين؟ وكم مئة مليار دينار ستضيع في صيغة أجهزة ومعدات ولوازم وأثاث تُترك في العراء لتأكلها عوامل الطبيعة كما حصل مع محطات الكهرباء وسواها؟

هناك شكوك قوية وعميقة، فالذين دنؤت أنفسهم على الرواتب الشحيحة للعجزة والأرامل والأيتام المشمولين بشبكة الرعاية الاجتماعية، والذين لم يترددوا عن السطو على رواتب المتقاعدين ومخصصات المرضى، والذين زوّروا الشهادات والوثائق لسرقة الوظائف العامة (بما فيها مناصب عليا في البرلمان والحكومة) من أصحابها حملة الشهادات، والذين فرضوا الإتاوات على الشركات الاستثمارية والمقاولين وأخذوا الرشى منهم مقابل إرساء العقود، لن يترددوا عن مشاركة الفقراء في مخصصات التخفيف من فقرهم المرصودة في الموازنة الاستثمارية للإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر.

أدعو من لديه شك إلى أن يقابلني في نهاية العام ٢٠١٤ لنعرف معاً كم سرق السرّاق من هذه الموازنة وكم تركوا للفقراء.

صناديق انتخابات الدستور.. (ارشيف)

الأقاليم من صلاحية الشعب وليست من حق السياسيين

دولة القانون: لا يمكن للحكومة ولا لأي جهة أخرى أن تخالف الدستور

فتحت التصريحات التي أطلقها رئيس البرلمان أسامة النجيفي والتي قال فيها إن هناك "إحباطاً سنياً" في العراق وحذر من أن "السنة" قد يفكرون في الانفصال إذا لم يعالج الامر سريعاً، فتحت بقوة بابا جديدا من موضوعة تشكيل الأقاليم في العراق.

□ بغداد / المدى

وبغض النظر عن ماهية التصريحات فأن الجانب الأهم هو جانب الانفصال و"الفدرلة" الذي تحدث به النجيفي حسبما يؤكد بعض المختصين.

ففي الوقت الذي يؤكد فيه هؤلاء أن الفدرالية نص دستوري صريح متهمين الحكومة بإعاقة تنفيذها في بعض المناطق العراقية، ترفض جهات مرتبطة بالحكومة هذه الاتهامات وتؤكد تأييدها لتشكيل الأقاليم على أساس جغرافي وبرغبة الشعب لا على أساس سياسي.

ويقول السياسي والإعلامي جمال حازم إن الفدرالية والأقاليم نص دستوري واضح وصريح يؤكد أحقية المحافظة أو عدة محافظات تشكيل إقليم خاص بهم. وأوضح حازم لـ"المدى": إن تجربة الإقليم في العراق ناجحة وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار تجربة إقليم كردستان فأن الأمر يدلل على أن التجربة في العراق ناجحة. وتابع: أن الأطراف السياسية لم تعط فرصة للشعب بالتعبير عن رأيه، وهناك الكثير من الفئات ترغب بالإقليم لان المحافظات العراقية قليلة ولم تستوعب الانفجار السكاني الحاصل. وأضاف "بعض المحافظات بلغ سكانها ٤ ملايين نسمة والحكومة المحلية أصبحت عاجزة تماما عن إدارة هذا العدد من المواطنين وتوفير الخدمات لهم ومن المفترض أن تتقسم المحافظة إلى أربعة أقاليم ومن ثم إقليم وحده".

من جهته، رأى النائب عن التحالف الكردستاني محمود عثمان أن تجربة إقليم كردستان ناجحة بكل المقاييس لكن من الصعب تنفيذها في الكثير من المحافظات العراقية. وأوضح عثمان لـ"المدى": أن مكونات المحافظات العراقية رفضت فكرة الأقاليم في مناسبات سابقة على عكس الأكراد في إقليم كردستان، مشيرا إلى أن محافظتي البصرة والانبار شهدتا طرح فكرة تشكيل إقليم خاص، لكن الأمر شهد تأييد بعض المكونات ورفض مكونات أخرى. واعتبر عثمان أن تخوف بعض الناس من فكرة الإقليم ناتجة عن تخوفهم من فكرة التقسيم والعزلة وفقدان الهوية العراقية حسبما تروج بعض الأطراف بهذا الخصوص.

ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الحكومة نوري المالكي رفض جميع الاتهامات التي وجهت إلى الحكومة بالعمل على إفشال مخططات بعض المحافظات بإنشاء الأقاليم. ويقول النائب عن ائتلاف دولة القانون علي شلاه إن ائتلافه يؤيد تشكيل الأقاليم على أساس دستوري وجغرافي حسب ما ذكر الدستور ولكن يرفضها إذا كانت على أساس طائفي ومذهبي. وأوضح الشلاه لـ "المدى": أن المشكلة لا تتعلق برفض الحكومة للأقاليم إنما بمرحلة ما بعد الإقليم. فالمكونات في المحافظات التي رشحت أو طرحت فيها فكرة الإقليم لم تتوافق فيما بينها وإذا شهدت تشكيل إقليم فإنها ستعيش حالة من التوجس والخلافات بين مكونات الإقليم.

من جهته أكد النائب عن دولة القانون علي العلاق أن تشكيل الأقاليم أمر صريح في الدستور ولا يمكن للحكومة ولا لأي جهة أخرى أن تخالف الدستور وترفض تشكيل الإقليم. وواضح العلاق لـ "المدى": "أن الإقليم هو خيار الشعب وينطلق من خلال الشعب ولا يمكن فرضه من قبل السياسيين. وأضاف "هنالك جهات وشخصيات سياسية تحاول أن تفرض الأقاليم على بعض المحافظات لأجل مكاسب سياسية فئوية بالرغم من ممانعة أهالي تلك المحافظات لتشكيل الأقاليم على اقل تقدير في الوقت الحاضر".

واعتبر "انه من الممكن تشكيل أقاليم في الفترة المقبلة عندما يكون العراق تحت ظل استقرار سياسي وامني وتوزيع عادل للثروة وهناك خدمات مقدمة للمواطن، أما الآن فربما هناك بعض المحافظات لا ترى ضرورة لتشكيل الإقليم وتراها قضية مستقبلية". ولفت العلاق إلى أن تصريحات رئيس البرلمان أسامة النجيفي حول تهميش السنة في العراق وإمكانية تشكيلهم إقليما خاصا بهم، صعبة التصديق لأن السنة هم جزء مهم من الشعب العراقي ولهم حضور مهم في الحكومة والبرلمان"، لافتا إلى أن النجيفي هو رئيس البرلمان اضافة إلى أن هناك وزارات مهمة وزراؤها من السنة. وشدد العلاق على أن دفع المجتمع إلى المطالبة بتشكيل إقليم بهذه الطريقة الارتجالية السياسية لا يحقق مستقبلا جيدا للإقليم وسوف يعيش في مشاكل جمة في حال تشكيله.

وكانت لجنة الأقاليم والمحافظات البرلمانية قد دعت الحكومة العراقية إلى التعامل بحيادية مع جميع المكونات في حال تخوفها من تشكيل الفدرالية، مؤكدة أن السنّة يشعرون بأنهم مهمشون من قبل السلطة التنفيذية ومواطنون من الدرجة الثانية. وقال عضو اللجنة نبيل حربو إن "المادة ١١٩ من الدستور العراقي التي تكفل إقامة أقاليم أو فيدراليات في العراق ولم تحدد الظروف أو الوقت الذي يتم فيه تشكيل تلك الأقاليم"، داعيا "الحكومة والسلطة التنفيذية إلى الوقوف على مسافة واحدة من جميع مكونات الشعب العراقي في حال تخوفها من تشكيل الفيدرالية".

وأضاف حربو أن "جماهير المكون السنّي يشعرون بأنهم قد همشوا كليا من قبل السلطة التنفيذية، وأنهم مواطنون من الدرجة الثانية"، مشيرا إلى أن "من حق أي محافظة المطالبة بإنشاء إقليم".

العلوي: الحكومة سرقت ذاكرتها

□ بغداد / المدى

حسن العلوي

اتهم عضو لجنة الثقافة والإعلام النائب حسن العلوي الحكومة بأنها سرقت ذاكرتها من خلال السكوت على عمليات نهب الأرشيف العراقي.

وتساءل العلوي في تصريح خص به "المدى" أمس "لا نعرف تحت أي بند من بنود الاحتلال أجاز للولايات المتحدة سرقة أرشيف الدولة العراقية"، وأضاف العلوي "أن الأميركان لا يثق بهم احد، لأنهم غير حريصين على الأرشيف العراقي، غير انه أعطى هذه الثقة إلى الانكليز معللا ذلك بـ "أن أميركا ليس بلدا إنما مجموعة شركات، ويمكن لأي منها أن تشتريها وتبيعها بالأسواق العالمية".

يأتي هذا الاتهام اثر مطالبات توجهت بها وزارة الثقافة، إلى الولايات المتحدة باسترجاع الأرشيف العراقي، داعية إياه إلى الابتعاد عن التسويف والمماطلة.

وجاء ذلك في بيان نقله عنه المكتب الإعلامي عن وكيل الوزارة طاهر الحمود أن "وزارة الثقافة أجرت خلال الأشهر الماضية سلسلة مخاطبات دبلوماسية مع واشنطن عبر وزارة الخارجية العراقية لاسترجاع الوثائق العراقية بحسب الاتفاق الذي حصل في واشنطن العام الماضي".

ودعا الحمود الجانب الأميركي إلى "الابتعاد عن التسويف والمماطلة ووضع الأمور في سياقها الصحيح، وعدم تشتيت الجهد التفاوضي بأمور ثانوية لا تمثل أولوية بالنسبة للعراق".

وأوضح وكيل الثقافة أن "المؤسسات الأرشيفية في العراق بدأت تتعافى وتتكامل من حيث الإمكانات الفنية والتقنية"، مستدلا بهذا الخصوص بدار الكتب والوثائق العراقية التابع لوزارة الثقافة.

وشدد على أن "الأرشيف العراقي يمثل احد الأوجه السيادية للبلاد والتي لابد للولايات المتحدة من احترامها في إطار العلاقات الثنائية".

ووفقا للإحصائيات الرسمية فان نحو ٦٠ بالمئة من الوثائق العراقية التي تقدر بعشرات الملايين قد تعرضت للسرقة والتلف أثناء الاجتياح الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣.

وكان وفد عراقي برئاسة وكيل وزارة الثقافة طاهر الحمود زار الولايات المتحدة في أيار ٢٠١٠ وعقد سلسلة مباحثات مع مسؤولين في وزارتي الخارجية والدفاع الأميركيتين تلقى خلالها تعهدات من الجانب الأميركي بإعادة الوثائق كافة التي بحوزته إلى العراق بضمنها الأرشيف اليهودي خلال فترة قصيرة.

وأكدت دار الكتب والوثائق الوطنية التابعة للثقافة العراقية، مطلع الشهر الحالي، لجوءها لكافة الوسائل القانونية منها المحاكم الدولية لاسترداد العديد من الوثائق العراقية التي بحوزة الجانب الأميركي ومنها الأرشيف اليهودي.

وقال مدير الدار سعد بشير اسكندر في تصريح سابق، إن "الجانب العراقي مازال يفاوض المسؤولين الأميركيين لاسترداد العديد من الوثاق العراقية ولكنهم يماطلون في إعادتها، ومنها الأرشيف اليهودي".

وأكد اسكندر على أن "العراق سيلجأ لاتخاذ الوسائل القانونية كافة لاسترداد الوثائق العراقية وعلى رأسها المحاكم الدولية".

وأوضح أن "الدبلوماسية العراقية ناشطة في موضوع استرداد الأرشيف العراقي والمباحثات مازالت جارية مع الجانب الأميركي".

بعد ٣ دعوات لتضييفه.. الغضبان رفض الحضور للبرلمان

□ بغداد / المدى

انتقدت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب، امتناع رئيس هيئة المستشارين في مجلس الوزراء ثامر الغضبان والذي كان على رأس الوفد الفني الذي عاين تأثير ميناء مبارك الكويتي، من الحضور إلى البرلمان بالرغم من إرسال ثلاث مخاطبات للتضييف.

وقالت عضو اللجنة صفية السهيل في تصريح خصت به "المدى" أمس إن لجنتها كانت على معزل من الحكومة، وتابعت "هذا الأمر يدلّ على عدم رغبة الحكومة في مشاركة البرلمان بالقضايا المهمة"، موضحة "منذ رجوع وفد الغضبان من الكويت على اثر تقصيه حقيقة أضرار مبارك طلبنا منه الحضور إلى مجلس النواب لمناقشة التقرير النهائي إلا انه امتنع وأعاد الكرة مرتين ولم يستجب الغضبان ولجنته لهذه الدعوة".

ولفتت السهيل إلى محاولة بعض الجهات السياسية استغلال أزمة مبارك وتصعيد الموقف إعلاميا لكسب ود الشارع العراقي بصرف النظر عن نتائج اللجان الفنية والذي قالت عنه "من الناحية المبدئية لا يوجد أي إضرار لميناء مبارك ومع ذلك، وللتحقق من الأمر طلبنا استدعاء خبراء دوليين من اجل كشف الحقيقة والاطمئنان على المياه الإقليمية العراقية".

اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب أعربت عن خيبة أملها في كيفية تعامل الحكومة مع ملف الميناء الكويتي، باللجوء إلى الجانب السياسي والابتعاد عن الخسائر الاقتصادية التي من الممكن أن تترتب على إنشائه. إذ بينت عضو اللجنة ناهدة الدايني في تصريح لمراسل "المدى" أمس، أن بغداد تمحصت في الحلول على الجانب السياسي دون التركيز على الأضرار الاقتصادية، بالإضافة إلى أنها تناست ما أسمته الدايني بـ"الصراع" مع الجانب الكويتي للخروج من أحكام الفصل السابع والذي اخذ من العراق الكثير بسبب السياسات الخاطئة للنظام السابق.

غير أن الدايني لم تخف تقصير رئاسة البرلمان في عرض الموضوع على النواب وأوضحت "أن رئاسة مجلس النواب لم تضع تقرير اللجنة الفنية على جدول الأعمال خلال الجلسات الأخيرة بالرغم من أهميته"، معربة عن اعتقادها "أن التجاهل متعمد نتاج اتفاق بين أركان السلطتين التشريعية والتنفيذية".

وخلصت الدايني وهي نائبة عن ائتلاف العراقية إلى "أن الحكومة لم تخصص في ميزانية ٢٠١٢ مبلغا لبناء ميناء الفاو وهو ما يثير الاستغراب".

وفي تطور لاحق أعلن مجلس دعم العلاقات العراقية الكويتية، أن تظاهرة حاشدة ستنطلق الجمعة المقبل في منفذ سفوان الحدودي بمحافظة البصرة احتجاجا على بناء ميناء مبارك الكبير، داعيا الجهات المنظمة للتظاهرة إلى عدم الخروج عن إطارها القانوني.

وقال أمين عام المجلس عبد الرحيم الرفاعي إن هناك "معلومات وصلت إلى المجلس تفيد بوجود جهات تحشد لتظاهرة يوم الجمعة القادم في منفذ سفوان الحدودي بمحافظة البصرة، احتجاجا على بناء ميناء مبارك الكبير"، مؤكدا أن "التظاهرة حق دستوري يعبر المواطن من خلاله عن قناعاته ويطالب بالدفاع عن حقوقه".

ودعا الرفاعي "الجهات المنظمة للتظاهرة إلى عدم خروج تلك التظاهرة عن إطارها القانوني"، مشيرا إلى أن "البعض يجدون أنفسهم في الصخب والتهديد والوعيد وخلق الأزمات والتوتر مع الآخرين، من اجل الإضرار بمصالح العراق الوطنية لغاية في نفسه"..

العراقية تتحفظ على سحب قانون العفو العام

عد النائب عن القائمة العراقية طلال الزوبعي أن سحب قانون العفو العام من قبل مجلس الوزراء مخالف للدستور وتعد على مجلس النواب.

واكد الزوبعي ان مجلس النواب عازم على عدم إعطاء الملف لأنه من الملفات الحساسة والتي تخص الشعب العراقي. مشيرا "إلى أن مجلس النواب الممثل الوحيد للشعب العراقي والمجلس عازم على حسم هذا القانون وبداية صفحة جديدة".

وكانت الحكومة أوصت في الأسبوع الماضي بسحب مقترح قانون العفو العام أو التريث في إقراره.

الصدريون متخوّفون من التدريب الأميركي

أكد النائب عن كتلة الأحرار الصدرية عدي عواد أن هناك تخوفا من أن تكون ذريعة التدريب بقاء لقوات الأميركية.

وبين عواد أن هناك من يحاول أن يضع موضع قدم للأميركان والتيار الصدري واضح برفضه ببقاء أي قوة إن كان بصفة مدربين أو غيره. مشددا "يجب أن ترحل القوات الأميركية نهاية هذا العام وفق الاتفاقية الموقعة بين الحكومة الولايات المتحدة".

وكان المتحدث باسم زعيم التيار الصدر أعلن أمس الأول أن عددا من الدول الأوربية مستعدة لتدريب القوات العراقية.

المجلس الأعلى ينتقد مواقف ائتلاف علاوي

وصف القيادي في المجلس باقر جبر الزبيدي موقف ائتلاف العراقية الذي يتزعمه إياد علاوي قبل تشكيل الحكومة الحالية بـ"غير الأخلاقي".

وأضاف الزبيدي في حديث لفضائية السومرية، إن "موقف المجلس الأعلى الإسلامي قبل تشكيل الحكومة الحالية كان موقفا وطنيا وليس مصلحيا".

وأوضح أن "موقف المجلس الإسلامي لو كان مصلحيا لتركنا الائتلاف الوطني ائتلاف العراقية واتفقنا خلف ظهر الائتلاف لتشكيل حكومة أغلبية وهكذا كان يراد من خلال ائتلاف الكرد مع التحالف الوطني الذي يمتلك ١٥٩ مقعدا".

المدى

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون